«أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ» (ISSN 1565-8155) تصدر مرتين في السنة عن «مدى الكرمل»، ص.ب 9132، شارع اللنبي 51، حيفا 31090، إسرائيل. رسوم الاشتراك للسنة الواحدة 90 شاقلاً، إضافة إلى 20 شاقلاً، رسوم بريدية داخل إسرائيل، أو 40 شاقلاً، رسوم بريدية خارج إسرائيل.

يرجى إرسال أيّ تغيير في عنوان المشترك/ة إلى:
«أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ»، «مدى الكرمل»، ص.ب 9132، شارع اللنبي 51، حيفا 31090، إسرائيل.

المواد المنشورة في «أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ» تعبّر عن آراء كتّابها، ولا تعكس بالضرورة مواقف «مدى الكرمل». لا يجوز نشر مواد من مقالات او مقاطع نشرت في «أبحاث فلسطينية» لهدف البيع أو الاعلان بدون إذن خطي مسبق من الكاتب والناشر.

© حقوق النشر محفوظة لـ «أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ»، العدد 1، ربيع 2006.

أبحاث فلسطينية

# أبحاث فلسطينيّة في المجتمع والتاريخ

| العدد الأول | ربيع | 2006

تصدر عن
مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
صندوق بريد 9132
شارع اللنبي 51، حيفا 31090
هاتف: 8552035-4-972+
ناسوخ: 8525973-4-972+
pshr@mada-research.org
www.mada-research.org

تصميم وانتاج: «مجد» للتصميم والفنون، حيفا

المحرر
|رمزي سليمان|

المحرر المسؤول
|نديم روحانا|

مساعدات التحرير
|منال توتري - جبران
سهى سيباني وداڤينا جيتلي|

مسؤول إنتاج
|نبيه بشير|

هيئة التحرير

|اسماعيل أبو سعد|
جامعة بن غوريون في النقب

|سليم تماري|
جامعة بيرزيت

|حسن جبارين|
عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقليّة العربية في إسرائيل

|ليزا حجّار|
جامعة كاليفورنيا – سانتا باربارا

|بشارة دوماني|
جامعة كاليفورنيا – بيركلي

|أحمد سعدي|
جامعة بن غوريون في النقب

|نادرة شلهوب – كيفوركيان|
الجامعة العبريّة في القدس

|نهلة عبدو|
جامعة كارلتون

|قيس فرو|
جامعة حيفا

|ميخائيل كريني|
الجامعة العبريّة في القدس

|نور مصالحة|
جامعة صوري

أبحـــاث فلسطينيّة في المجتمع والتاريخ، 2006، عدد 1، 56-87

يـــهـــودا شـــنـــهـــاب

# اليـــهـــود الـــعـــرب
## الـتـبـادل الـسـكـانـي وحـق الـفـلـسـطـيـنـيـين فـــي الـــعـــودة

**ملخص**

لقد استغلت إسرائيل اليهود العرب ونظرية التبادل السكاني، لتتنصل من مسئوليتها عن طرد الفلسطينيين من فلسطين عامي 1948 و1967، وللحدّ من المطالبات بتعويض اللاجئين الفلسطينيين عن ممتلكاتهم التي صادرتها الحكومة الإسرائيلية، وكذلك كورقة مفاوضات تستخدمها ضد حق العودة. لكل الغايات العملية، تم استخدام مبادرة «التبادل السكاني» في الخطاب السياسي بغرض إضفاء شرعية على الأخطاء التي ارتكبتها إسرائيل فيما يتعلق بترحيل (Transfer) اللاجئين الفلسطينيين عام 1948. ولكن إسرائيل ظلت تستخدم هذه النظرية بشكل مبهم وغامض خلال سنوات وجودها، حيث استخدمت مؤسسات شبه حكومية مثل الوكالة اليهودية والمنظمة العالمية لليهود من البلاد العربية لكي تخفي ممارساتها ولتعمل بموجبها في الوقت ذاته. نعرض في هذه المقالة التطور التاريخي لهذه النظرية ونتوقف عند وصف الاستراتيجيات التي أطلق عليها اسم «الغموض المتعمد» وكذلك نظهر الادعاءات المرتبطة بها. كما نناقش تبعات أي حل ممكن.

**الكلمات الرئيسة**: اليهود العرب، اللاجئون الفلسطينيون، حق العودة، التبادل السكاني، الغموض المتعمد.

يهودا شنهاب هو استاذ مشارك في علم الاجتماع في جامعة تل ابيب ومحرر مجلة «نظرية ونقد» التي تصدر بالعبرية. لشنهاب العديد من الدراسات والكتب باللغتين العبرية والإنجليزية.





**مقدمة**

أعلن رئيس الولايات المتحدة، بيل كلينتون، في تموز 2000، أنه قد تم التوصل إلى اتفاق في اجتماع القمة الثاني المنعقد في كامب دافيد حيث تم الاعتراف باليهود من البلاد العربية على أنهم «لاجئين»؛ وأنه سيتم إنشاء صندوق دولي لتقديم التعويضات لهم عن الممتلكات التي تخلوا عنها عندما هاجروا إلى إسرائيل في خمسينيات القرن العشرين.

يكمن المعنى السياسي الفوري لهذا التصريح في مساعدة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود براك في تعبئة جمهور الناخبين لحزب شاس (حيث إن معظم أعضائه من أصول عربية) لدعم ما سمي بـ «عملية السلام». ولكن المنطق المبطن لهذا التصريح – تعريف اليهود من البلاد العربية على أنهم لاجئين – كان تجاوبًا مع نظرية سياسية أكثر عمقًا تطورت في إسرائيل في خمسينيات القرن الماضي لخلق ثقل موازٍ للحقوق الجماعية للاجئين الفلسطينيين. وعليه، ليس من المستغرب أن تكون ردة فعل الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم على هذا التصريح هي الحنق والغضب. إن النظرية – التي تعرف بنظرية «التبادل السكاني» – في هيئتها المعاصرة، طُرحت لتحرير إسرائيل من مسئوليتها عن طرد الفلسطينيين من فلسطين عامي 1948 و1967، ولتخفيف المطالبات بتعويض اللاجئين الفلسطينيين،[1] ولكي تشكل ورقة مفاوضات مناهضة لحق العودة. لكل هذه الغايات العملية، فقد استخدمت مبادرة «التبادل السكاني» في الخطاب السياسي لإضفاء شرعية على الأخطاء التي ارتكبتها إسرائيل فيما يتعلق بترحيل اللاجئين الفلسطينيين عام 1948.

فيما يلي، سوف أستعرض التاريخ السياسي لنظرية «التبادل السكاني» وأركز على الادعاءات بوجود علاقة بين اللاجئين الفلسطينيين واليهود من البلاد العربية، كما وسأتحدى

1. للحصول على معلومات حول المبالغ المقدرة للتعويضات، انظر: Fischbach 2003.

مدى صلاحية هذه النظرية من خلال دراسة منطقها، وتبعاتها التاريخية ومكانتها الأخلاقية في الثقافة السياسية الإسرائيلية المعاصرة.

## 1. «العلبة السوداء» لـ «حق العودة»

لقد طُرد أو نزح ما يقارب 700 الف فلسطيني من فلسطين عام 1948.[2] ولكن ما زال علينا أن نحدد إلى أي مدى كان ذلك نتيجة لطرد منهجي متعمّد أو أنه قد نجم عن مجموعة من العوامل بما فيها الهجمات غير المنسقة للكوماندو اليهود المحليين (Morris 1986a, 1986b, 1987; Pappe 1999). ولكن ليس هناك خلاف على أن الحرب قد أدت إلى تدمير أكثر من 350 قرية فلسطينية وإلى مشكلة لاجئين كبيرة حيث وصل عددهم اليوم إلى 4 مليون لاجئ،[3] يتواجد معظمهم في لبنان، الأردن، سوريا، مصر والضفة الغربية (Said 2001; Rabinowitz 2003). مع تفاقم الصراع الوطني الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد تحول اللاجئون الفلسطينيون النازحون إلى رمز حيّ لمصيبة عام 1948 أو ما يعرف بـ«النكبة»، وأصبح «حق العودة» هو عنوان الصراع. كما نوّه إدوارد سعيد عام 2001: «ان القضية في عملية السلام، التي أضحت الآن رديئة السمعة، تلخصت أخيرًا في قضية واحدة، تموقعت في مركز ما سلب من الفلسطينيين منذ عام 1948، ألا وهي: مصير اللاجئين النازحين عام 1948، ومرة أخرى في 1967، ومرة ثالثة في عام 1982، بفعل التطهير العرقي الفاضح الذي مارسته إسرائيل». لقد شجب سعيد محاولة نسيان «قضية 1948» التي كان فيها حق العودة الاكثر بروزًا، وقال: «هذا موقف لا أستطيع أن أشارك به، أو، إذا ما تسرّعت بالاضافة، ان أصفح عنه بسهولة» (Said 2001, 1). بطبيعة الحال، لا يمكن لنا أن نحدد إلى أي مدى سيتم تحقيق «حق عودة» اللاجئين إذا ما سنحت الفرصة لهم، ولكن لا يمكن أيضًا محوه بدون حل جديّ، ناهيك عن إجراء نقاش مفتوح حوله.

على أية حال، بالنسبة لليهود الإسرائيليين، فإن «حق العودة» يشكل تهديدًا مميتًا

2. تتراوح تقديرات عدد اللاجئين بين 650 الف و760 الف، ما نسبته نحو 85% من التعداد الأصلي للسكان الفلسطينيين ضمن ما يطلق عليه «الخط الأخضر» (Rabinowitz 2003; Morris 1987)، وذلك من دون احتساب فئة اللاجئين التي يصطلح عليها اسم «لاجئي الداخل».
3. مرة أخرى، فإن التقديرات تختلف بشكل كبير من مصدر إلى آخر. ففي حين يذكر ماركس رقمًا يصل إلى 2.2 مليون (Marx 1992, 2001)، فإن سعيد يذكر رقما يقارب 4.5 مليون لاجئ (Said 2001). الحملة الفلسطينية من أجل عودة اللاجئين تذكر أرقامًا أكبر بكثير تصل إلى 6.5 مليون (انظر http://Al-awda.org و Rabinowitz 2003).





لوجود إسرائيل كدولة يهودية. وبغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، إلى أحزاب اليمين أو اليسار، فإن الإسرائيليين يتعاملون مع «حق العودة» على أنها مسألة محرمة، كصندوق لا يجوز فتحه، وهم ليسوا على استعداد لأن يأخذوا بالاعتبار الطرق العديدة التي يمكن من خلالها مناقشة الموضوع أو تفسيره أو التفاوض عليه أو الأمل في تحقيقه (Rabinowitz 2003). وقد تجلى ذلك في استراتيجية التفاوض التي اتبعها إيهود براك في مباحثات كامب دافيد في تموز 2000، حيث رفض هو ووفده الدخول في أي مناقشات جدية حول عودة أو إعادة توطين اللاجئين. الا ان الرفض اليهودي للانخراط في حوار سياسي حول «حق العودة» لا يتخذ شكلاً موحدًا ويمكن تقسيمه إجمالاً إلى ثلاث فئات. هذه الفئات ليست شاملة أو حصرية ولكنها تحوي أهم الاستراتيجيات الخطابية المستخدمة في إسرائيل اليوم. أولاً، هناك الرد الأوسع انتشارًا الذي يرفض أن تكون هناك أي مسئولية إسرائيلية عن مشكلة اللاجئين. أهم ما يميز هذه الفئة هو التطور التاريخي للمذهب الصهيوني الذي لا يعتبر أن خروج آلاف الفلسطينيين قد تم بفعل الفظائع اليهودية ولكن بفعل أوامر أصدرها القادة العرب يطالبون فيها الفلسطينيين بالهرب من ديارهم وقراهم (Morris 1986a, Morris 1987). ثانيًا، هناك تلك المجموعة (المتمركزة في اليسار الصهيوني) والتي تقرّ بمسئولية إسرائيل الجزئية والسياسية عن مشكلة اللاجئين ولكنها ترفض «حق العودة» معللة ذلك بأنه سوف يضع حدًا لوجود إسرائيل كدولة يهودية. ثالثًا، نجد أولئك الذين يبرؤون إسرائيل من كل مسئولية ويطرحون حجة «التبادل السكاني»، مدعين بأن الشرق الأوسط قد شهد عملية ترحيل سكان على أرض الواقع حيث «نزح» اللاجئون الفلسطينيين من فلسطين و«نزح» اليهود من البلاد العربية.

إنني أصبو من وراء هذه المقالة التركيز على الاستراتيجية الخطابية الثالثة والى إظهار الأكاذيب المرتبطة باستخدامها. أقدم في القسمين التاليين تحليلاً تاريخيًا نقديًا لنظرية «التبادل السكاني» مستخدمًا سجلات حكومية ودبلوماسية. سوف أكشف عن أن الدولة ليست متجانسة كما أنها لا تشكل مؤسسة واحدة متناسقة، بل هي عبارة عن تجميع للمؤسسات وللمنظمات التي لا تنسق دائما فيما بينها، والتي تفضي غالبًا إلى ممارسات متناقضة. كذلك، غالبًا ما يتوجب على الدولة أن تعيد ملاءمة الإجراءات التي يتخذها «متعهدوها» وأن تعيد رسم الحدود بين «الدولة بحدّ ذاتها» والمنظمات المنتسبة لها. كما تبين تلك الحالة، فإن هذه العملية تؤدي إلى سياسات وممارسات مبهمة لا يمكن أبدًا تجميعها بشكل كامل.

ما أطرحه هو أن موقف الدولة الإسرائيلية تجاه تبني هذه النظرية كان، على أقل تقدير حتى تموز 2000، غامضًا بعض الشيء.[4] ففي حين شجعت الحكومة الفكرة على الصعيد العملي، فإنها شكلت موقفًا رسميًا يمكن وصفه بأنه «غموض متعمَّد». لقد خشيت الحكومة الإسرائيلية من فتح أبواب جهنم وقررت عدم تجميع أو صياغة سياسة صريحة بهذا الشأن. للتأكيد، فإن إدارة السكان و«الحاجة» لتحقيق الأغلبية اليهودية في إسرائيل كانت المشروع الأساس، وإن كان العسير عن التوقع، للدولة قيد البناء. سواء كان القادة اليهود يتحملون مسئولية الترحيل أم لا، فإن معظمهم قد أصبحوا على علم بنزوح السكان الفلسطينيين عام 1948. ولكن في هذه المرحلة لم يكن أحد يتوقع تمامًا وصول مئات الآلاف من المهاجرين اليهود من البلاد العربية كموازنة للرحيل الجماعي للفلسطينيين. ولكن كان فقط مع هجرة اليهود من البلاد العربية (والمشار إليهم لاحقًا باليهود العرب)[5] في خمسينيات القرن الماضي أن تقبلت الحكومة الإسرائيلية بشكل جزئي فكرة «التبادل السكاني» كجزء لا يتجزأ من استراتيجية المحاسبة الوطنية. على أية حال، نظرًا للأسباب التي سنتوقف عندها لاحقًا، فإن دولة إسرائيل لم تعترف أبدًا بمنطق الدولة هذا. على غرار سياستها النووية، فقد حافظت على موقف غامض ومتشعب بشأنه.

بقيت نظرية «التبادل السكاني» في سبات حتى منتصف السبعينيات عندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية. عندها فقط تمّ إيقاظها من سباتها حيث استخدمت في الخطاب السياسي، وبشكل أساس، من قبل وكالة الدولة المعروفة باسم المنظمة العالمية لليهود من البلاد العربية (WOJAC).[6] تعاقد مكتب الخارجية الإسرائيلي، لأسباب عملية، مع ووجاك

4. عندما أستخدم مصطلح «دولة» فإنني لا أعني إجراءً موحدًا وذاتيًا، بل أدلّ على إجراءات غير متناسقة للحكومة، ومجلس الوزراء، والوزراء، والمؤسسات والمنظمات شبه الحكومية مثل WOJAC (المنظمة العالمية لليهود من البلاد العربية، يشار اليها في ما بعد باسم «ووجاك») بصفتها جهاز في الدولة. في الواقع السياسي نجد طلبًا متواصلاً لتصوّر الدولة وكأنها جهاز موحد يتخذ موقعه في المركز. ولكنني أرى الدولة على أنها مشروع مستمر ما زال قيد التنفيذ، ولم يكن أبدًا موحدًا، أو متجانسًا، أو متفقًا بشكل كامل. وأتبع هنا تحليل تيموثي ميتشل الذي يقترح بأن الحدود بين «الدولة» و«المجتمع» هي في واقع الامر غامضة، ولكن انعكاس وجودها بحد ذاته يشكل آلية تبدو «الدولة» من خلالها متجانسة ومتكاملة (Mitchell 1991, 78).

5. للحصول على معلومات حول اليهود من البلاد العربية كيهود عرب، راجع: (Shohat 1988, 1997; Shenhav 2002b, 2003).

6. عملت المنظمة العالمية لليهود من البلاد العربية (WOJAC) كوكالة للدولة لنحو 25 سنة (1975–1999). تأسست هذه المنظمة عام 1975، بمبادرة من مردخاي بن بورات، الذي كان وقتها نائب رئيس الكنيست، حيث دعا ممثلين عن جمعيات مختلفة لليهود من البلاد العربية في تل أبيب. وتحوّلت هذه المنظمة إلى منظمة شبه حكومية تتلقى تمويلاً من الدولة.





لتسيير كافة ممارساته تجاه «التبادل السكاني». ولكن، كما سأكشف في القسم الرابع، فان ووجاك لم تنجح على الإطلاق بالتوصل إلى استنتاج سليم بشأن منفعة ودقة هذه النظرية. وقد خشي مكتب الخارجية الإسرائيلي أن تدفع تلك المطالبات الفلسطينيين إلى تكثيف خطابهم بخصوص «العودة»، وتشجع اليهود على رفع مطالبات فردية ضد دولهم العربية السابقة، وفي المقابل أن تدفع باللاجئين الفلسطينيين إلى رفع دعاوى فردية ضد دولة إسرائيل. كذلك، فإن نظرية «التبادل السكاني» التي استدعت أن يتم تعريف اليهود العرب على أنهم «لاجئين» تسير بعكس اتجاه التاريخ الصهيوني الرسمي وتتطلب تغييرات كبيرة في طروحاته. نتيجة لذلك، طلب مكتب الخارجية الإسرائيلي من ووجاك أن تبطئ نشاطاتها وحاول إعادة رسم الحدود ليميز نفسه عن ووجاك. عند وضع جميع الأقسام (من 2-4) معًا سوف يبرز عدم تجانس وتناقضات والتباسات ولّدتها تلك المبادرة قبل أن تعاود الظهور إلى السطح في اجتماعات كامب دايفيد في تموز 2000.

## 2. التبادل السكاني كسياسة «غموض متعمد»

قبل هجرة اليهود العرب، وافقت الحكومة الإسرائيلية على استعادة عدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين (Carmi and Rosenfeld 2002). وقد تفادت الحكومة مصطلح التبادل السكاني لتتفادى بذلك أي خطاب صريح بخصوص مشكلة اللاجئين. على اية حال، أدركت الحكومة خلال الخمسينيات، أنها تستطيع استخدام اليهود العرب كورقة مفاوضات تستخدمها ضد الفلسطينيين، أولاً لتتنصل من مسئولية تعويض لاجئي عام 1948 عن ممتلكاتهم، وثانيًا لتوقف طلبات العودة (Shenhav 1999, 2000).

لقد ورد ذكر الترحيل والتبادل السكاني بين الفلسطينيين واليهود العرب في الحوار الصهيوني في فترة مبكرة خلال الثلاثينيات. في حين استخدم الخطاب الصهيوني فكرة «الترحيل» تجاه الفلسطينيين، فإنه استخدم «التبادل السكاني» فيما يتعلق باليهود العرب. فعلى سبيل المثال، في المؤتمر العالمي لـ«فوعلي تسيون» (عمال صهيون) عام 1937 حثّ مسئول كبير من حزب «مبام» يدعى أهارون زيسلينغ على بذل الجهود لتحقيق التبادل السكاني بين الفلسطينيين والدول العربية. ولم يرفض دافيد بن غوريون هذه الفكرة . كما أعرب الصهاينة الأمريكيون عن أفكار مشابهة وكذلك فعل القادة المحليون للحركة العمالية.

قام رأسماليون هولنديون، خلال العامين 1938 و1939، بمراسلة المسئولين الصهاينة بشأن إمكانية ترحيل الفلسطينيين إلى العراق ونقل اليهود العراقيين إلى فلسطين. بحيث يتم استخدام جزء من الرأسمال اليهودي لتطوير أجزاء من العراق حتى يمكن تتميم الصفقة. وقد جاءت المبادرة في ظاهرها من دوائر غير يهودية في هولندا،

ولكن المراسلات تبين بوضوح مشاركة مسؤولون صهاينة في الأمر، من بينهم دوف هوز (رئيس الدائرة السياسية في تحالف الهستدروت العمالي حتى عام 1941) وأبيل هيرتسبيرغ (رئيس المنظمة الصهيونية في أمستردام)، في حين لم يتم التشاور مع يهود العراق. من غير الواضح ماذا كان مصير هذه الخطة، رغم أنه بالامكان الاستنتاج اعتمادًا على المراسلات التي جرت في مرحلة ما، إن كبار المسئولين – بن غوريون، وموشيه شاريت، وبنحاس روتنبرغ – تجاوبوا بفتور وأعربوا بشكل واضح عن عدم اهتمامهم بها.

رغم الاهمية التاريخية لتلك الأحداث، إلا أنها تشكل في النهاية حلقات تتناقض بشكل حاد مع الاهتمام الذي أبداه الصهاينة بيهود العراق، والذي بدأ عامي 1941-1942. أي أنه لم يكن هناك اهتمام كبير بنظرية التبادل السكاني طالما لم يكن هناك اهتمام بهجرة اليهود العرب إلى فلسطين/ إسرائيل. إبان الحرب العالمية الثانية، حينما إزداد القتل الجماعي لليهود في أوروبا، وجّهت الحركة الصهيونية أنظارها نحو اليهود العرب كمرشحين للهجرة. وفي سنة 1942، وصف بن غوريون، خلال اجتماع لخبراء وقادة يهود، خطة ديموغرافية ترمي إلى جلب مليون يهودي إلى فلسطين عرفت باسم «توخنيت هاملیون» (أو خطة المليون)، حيث انتقي يهود الشرق الأوسط: «يجب ان تولي سياستنا الصهيونية حاليًا اهتمامًا خاصًا بالمجموعات اليهودية في البلاد العربية» (Hacohen 1994, 212). وفي تموز 1943، قام إلياهو دوبكين، رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، بعرض خريطة لليهود العرب. ولتوضيح أهميتهم بالنسبة لقضية الهجرة في فلسطين، ركز دوبكين على ما يلي:

> سوف يفنى الكثير من اليهود في أوروبا بفعل الهولوكوست، ويهود روسيا مغلق عليهم بإحكام. وعليه، فإن القيمة الكمية لهؤلاء الثلاثة أرباع من اليهود [العرب] قد أرتفعت إلى مستوى عامل سياسي له قيمة كبيرة في إطار العالم اليهودي ... المهمة الرئيسية التي تواجهنا هي إنقاذ الكيان اليهودي، [و]حان الوقت لشن هجمة على تلك المجموعة اليهودية لتحقيق نصر صهيوني (Hacohen 1994, 211).

حدّدت تلك التصريحات بداية الخطاب حول اليهود العرب كمرشحين للهجرة إلى فلسطين (Shenhav 2002a, 2003). وفي عام 1948، قام جوزيف شيختمان، وهو عضو في لجنة النشاطات الخاصة في الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة، بنشر مقترح لحلّ مشكلة اللاجئين وفق النموذج اليوناني – التركي بموجب معاهدة لوزان عام 1923، يتضمن عملية تبادل للسكان مع اليهود العرب (Schechtman





1949; Tsimhoni 1991).[7] رأى هذا النموذج حرب 1948 على أنها حدث ضمن الأحداث في سياق تاريخ العالم، وهكذا فإن في تبنيه ما ينفي عن إسرائيل أية مسئولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى أية حال، فان الاعداد الكبيرة من اليهود العرب لم تصل الى اسرائيل الا بعد بداية الخمسينيات. وقد كانت الهجرة العراقية بين العامين 1950-1951 حيوية في إعادة ظهور نظرية التبادل السكاني. وفي آذار 1950 أصدر العراق قانون التخلي عن الجنسية – الذي ظلّ ساريًا لعام واحد – والذي مكّن اليهود من المغادرة بعد تخليهم عن جنسيتهم. وقد تمّ نقل نحو 120 الف يهودي جوًا من العراق إلى إسرائيل ما بين أيار 1950 وحزيران 1951.[8] في ظل هذا السياق ارتبطت نظرية التبادل السكاني بنظرية أخرى عن الدولة سميت لاحقًا بنظرية «تبادل الممتلكات» (Shenhav 1999, 2002a).

كان بيحور شطريت، وزير الشرطة آنذاك، أول من أثار مسألة «وضع يهود العراق» في مجلس الوزراء الإسرائيلي في آذار 1949. فقد كان قلقًا على وضع اليهود في العراق بعد أن تمّ تجريم الصهيونية. وقد اقترح في مرحلة ما أن يتمّ احتجاز ممتلكات العرب الإسرائيليين لقاء الممتلكات اليهودية في العراق، لكن وزارة الخارجية رفضت هذه الفكرة. وقد تداولت الكنيست وضع اليهود في البلاد العربية في نهاية ذات الشهر. وأكد إلياهو إليشار من القائمة السفاردية (الشرقية) بأنه عند التعامل مع قضية اللاجئين فإن على الحكومة أن تأخذ بالحسبان ترحيل اليهود الراغبين بذلك الى إسرائيل: «لقد مُنحت ورقة التفاوض هذه لحكومتنا بفعل اليد الإلهية حتى نتمكن من اتخاذ تدابير وقائية» (Tsimhoni 1991, 94).

في تموز 1949 خشيت الحكومة البريطانية من تراجع نفوذها في الشرق الأوسط فاقترحت تبادلاً سكانيًا وحاولت إقناع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بتوطين 100 الف لاجئ فلسطيني في العراق. كتب مكتب الخارجية البريطاني لمندوبيه في الشرق الأوسط حول «تدابير يتم من خلالها نقل اليهود العراقيين إلى إسرائيل، وتدفع لهم تعويضات عن

7. المؤيدون لهذه النظرية، وبخاصة أعضاء ووجاك، يشيرون إلى معاهدة لوزان كنقطة ارتكاز (أنظر، مثلاً: Shulewitz and Israeli 1999). بموجب هذه المعاهدة أصبح مليون شخصًا «يونانيين» و 350 الف «تركيًا». ولكن كما بين هيرشون فإن اللاجئين «اليونانيين» ظلّوا يعرفون أنفسهم كلاجئين حتى بعد خمسين سنة من تاريخ وصولهم إلى اليونان (Hirschon 1989; Marx 1992).

8. توجد توجهات مختلفة لهذه الهجرة الجماعية. للاطلاع على التيار المركزي في التاريخ الصهيوني، انظر Meir 1993, 1996; Meir-Glitzenstein 1997، وللاطلاع على توجهات نقدية، راجع: Shiblak 1986; Swirski 1995; Shenhav 1999.

ممتلكاتهم من قبل الحكومة الإسرائيلية، في حين يتم توطين اللاجئين العرب في ممتلكات اليهود في العراق» (Shiblak 1986, 83). اعتقد مكتب الخارجية البريطاني أن «الحكومة الإسرائيلية ستجد صعوبة في مقاومة فرصة جلب عدد كبير من اليهود إلى إسرائيل» (المصدر السابق). في المقابل، طلب السعيد أن يتم توطين نصف اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين ويتم توطين الباقي في الدول العربية. إذا كانت التدابير المتعلقة باللاجئين عادلة، كما قال، فإن الحكومة العراقية ستسمح بالخروج الطوعي لليهود العراقيين إلى فلسطين. وبموجب شروط الخطة ستقوم لجنة دولية بتقييم قيمة الممتلكات التي تركها اللاجئون الفلسطينيون الراغبين في التوطن في العراق، وسيتلقون تعويضًا عنها يتم سحبه من قيمة ممتلكات اليهود العراقيين الذين يتم إرسالهم إلى فلسطين (Tsimhoni 1991). رغم أن الدوائر الصهيونية في ذلك الوقت قبلت الترحيل أو التبادل السكاني كحل للصراع، إلا أن العرض لم يولد ردًا إسرائيليًا.

في أيلول 1949 أثار شطريت مرة أخرى في مجلس الوزراء «مشكلة اليهود في البلاد العربية». وقد سأل ما إذا كانت وزارة الخارجية قد اتخذت خطوات لمساعدتهم:

> ... أود أن أعرف إذا...من الممكن التوصل إلى نوع من الاتفاق حول «**ترحيل**» [التشديد مضاف] فيما يتعلق بكل من الممتلكات والناس، ورفع القضية إلى مؤسسات الأمم المتحدة واخبار العالم... هؤلاء أخوتنا ومن واجبنا إنقاذهم....[9]

أغضب هذا السؤال وزير الخارجية شاريت، الذي ردّ بعنف:

> إن هذا في واقع الأمر تساؤلاً وليس موضوعًا مطروحًا للمناقشة... إذا كان السيد شطريت يهتم بقضايا الهجرة – فليس هناك داعي لأن يزعج مجلس الوزراء بذلك – هناك مؤسسة متخصصة بهذا الأمر، وهناك سوف يعلمونه بالصعوبات التي نواجهها لجلب الناس إلى هنا... سوف يوضحون له سبب استحالة جلب اليهود من العراق في هذا الوقت.

يبين رد شاريت وجهين من العلاقة بين الدولة ومؤسساتها. أولاً، فهو يخبر شطريت بوجود مؤسسات أخرى، بدلاً من الحكومة، تتعامل مع موضوع الهجرة. ومن خلال نقل المسئولية إلى الوكالة اليهودية، التي يمكنها التعامل مع المهاجرين بدون تحديد وضعهم القانوني، فإن الحكومة تطمس الحدود بين الدولة والمجتمع. في الوقت ذاته، يقول شاريت بأن الدولة بحدّ ذاتها (أي وزارة الخارجية) سوف تتعامل مع القضية إذا ما تمّ التوصل إلى معاهدة سلام (أي فيما يتعلق بالمفاوضات بين دول ذات سيادة).

9. محضر جلسة مجلس الوزراء، عدد 35، يوم 6 أيلول 1949.





تحدث شاريت في هذا النقاش لأول مرة عن الممتلكات اليهودية في البلاد العربية. وقد أشار إلى عدم وجود معاهدة سلام مع العراق معتبرًا ذلك سببًا لرفض التعاون مع الحكومة في بغداد:

> أنه لأمر ساذج أن نتعامل في هذه المرحلة مع قضية تحويل ممتلكات اليهود إلى إسرائيل. إننا نتحدث عن اتفاق، عن تأسيس السلام، ولكننا لا نتزحزح من مكاننا – هل سننجح فجأة في نقل مسألة اليهود من هذا الإطار وحمل الدول العربية على قبول اتفاقية متعلقة باليهود المقيمين في تلك البلاد؟ لا أتمتع بهذا النوع من المهارات الدبلوماسية! طريقة التفكير هذه مبنية على أوهام (Shenhav 1999, 613).

ومن أجل تحقيق التوازن، أشار شاريت إلى مئات العائلات التي وصلت إلى إسرائيل من مصر والتي وفرت لها الحكومة المسكن. ومن الواضح أنه لم يكن بمحض الصدفة أن شاريت ربط بين الأفواج القادمة الجديدة والممتلكات الفلسطينية في إسرائيل: «لقد التقيت مع واحدة من هذه العائلات التي استوطنت بالفعل في واحدة من القرى [الفلسطينية] المهجورة – أناس قدموا من مصر قبل يوم أو يومين فقط». لقد انتهى النقاش بدون أن يلزم رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالتعامل مع المسألة التي طرحها شطريت بخصوص الترحيل. ولكن، الربط التي أجراه شطريت بين الممتلكات اليهودية والممتلكات العربية كان قد تطور في ذلك الوقت إلى ممارسة سياسية نفذتها الحكومة وعدد كبير من المنظمات اليهودية. ويبين هذا الربط ان ممارسة التبادل السكاني سبقت الإقرار الصريح به. ان استعمال الممتلكات الفلسطينية لإسكان جزء من اليهود العرب (وإن كان ذلك في أعداد صغيرة للغاية) يظهر أن الدولة لم تتورع عن تطبيق هذه النظرية على أرض الواقع.

في تشرين الأول 1949 كتبت الصحف العالمية والإسرائيلية عن الخطة العراقية–البريطانية للتبادل السكاني (ورد ذلك مثلاً في صحيفة «دافار»، 16 تشرين الأول، 1949). وقد أحرج النشر القادة العرب الآخرين وسبب قلاقل في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. أعلم السفير البريطاني في العراق مكتب الخارجية بأن اللاجئين الفلسطينيين لن يوافقوا على الاستيطان في العراق. ولم يبدّد ممثل العراق في الأمم المتحدة وقته وأنكر نيّة العراق توطين 100 الف لاجئ فلسطيني، وادّعى أن مصادر صهيونية كانت وراء هذه التقارير الإخبارية.[10] وعلى الرغم من أن الوثائق الداخلية تبين بأن الإدارة الإسرائيلية بمستوياتها المختلفة كانت مطلعة على هذه الخطة،[11] إلا أن إسرائيل رفضتها على الفور. في اجتماع لمجلس الوزراء

10. Fadil al-Jamali, *New York Times*, October 31, 1949; Schchtman 1949.

11. مثلاً، في وثيقة صادرة عن ر. غوردون، مدير قسم المؤسسات الدولية في وزارة الخارجية، موجهة لمدير عام الوزارة، ورد بأن رئيس المجموعة المسحية «أكد لي من جديد بأن وزير خارجية العراق قد قال هذا» (وزارة الخارجية 2384/4، 17 تشرين الثاني، 1949).

ضغط الوزراء على وزير الخارجية ورئيس الوزراء لتزويدهم بالمعلومات.[12] أجاب شاريت:

> ما معنى التبادل – لا يمكننا أن نحل مشكلة اللاجئين العرب على أساس عملية تبادل، فلا يوجد لدينا ما يكفي من اليهود لموازاة عدد اللاجئين العرب... .

أما بن غوريون فأضاف: «وفق تصوري فإن كل الحديث حول عملية تبادل هو أمر غريب. من الواضح، أنه إذا كان بإمكان يهود العراق المغادرة، فإننا سوف نستقبلهم ولن نطرح أسئلة حول عملية تبادل أوعدمها؛ حول ممتلكات أو عدم وجود ممتلكات».[13] وادعت مصادر إسرائيلية، بالإضافة لذلك، أن «العراق وضع عينه على الممتلكات اليهودية» وأن بغداد قد طرحت فكرة التبادل على سبيل التجربة. ومع هذا شدد شطريت على مقترحه بالتبادل، ووجه كتابًا لوزير المالية: «إذا تم تقديم مقترح رسمي لحكومتنا حول التبادل السكاني، فانه يجب علينا أن نقبل العرض...».[14] بن غوريون وشاريت تغاضيا عن تلك الإشارات ووضعا سياسة أساسها الغموض. فقد فهما الثمن الغالي الذي سيتوجب على إسرائيل دفعه إذا ما دخلت في اتفاقيات ملموسة تخص الفلسطينيين. حيث سيتوجب عليهم الإقرار بمسئوليتهم عن مشكلة اللاجئين، والسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، و/أو تعويضهم عن ممتلكاتهم. وأعلم شاريت السفير البريطاني لدى إسرائيل بأن فكرة استبدال 100 الف لاجئ (فلسطيني) مشرد بـ100 الف لاجئ (يهودي) يتركون ممتلكاتهم عند المغادرة قد فهمت في إسرائيل على أنها ابتزاز (Tsimhoni 1991).

في أواخر تشرين أول 1949 عقد مجلس الوزراء اجتماعًا خاصًا حول وضع يهود العراق وفيه أجاب وزير الخارجية شاريت:

> فيما يتعلق بموضوع **تبادل سكاني**، فقد كتبت الصحف، مقتبسة بشكل صريح عن المتحدث الرسمي باسم المجموعة المسحية، بأنه من المفترض أن يكون رئيس وزراء العراق هو من قدم هذا العرض. وقد سألنا المجموعة المسحية عن الحقيقة بشأن هذا التقرير الصحفي. وقد تلقينا ردًا رسميًا يشير إلى أنه، في خلال محادثة، طرح نوري السعيد بهذه الفكرة في سياق إمكانية استبدال يهود العراق بلاجئين عرب... الموافقة

12. سجلات الحكومة الاولى، 4 تشرين الأول 18، 1949.
13. سجلات الحكومة الاولى، 25 تشرين الأول 1949.
14. وزارة الخارجية (130)/2563/8، 26 تشرين الأول 1949.





> على ذلك تعني، برأيي، موافقتنا على أن تتم مصادرة ممتلكات يهود العراق من قبل الخزانة العراقية مقابل مصادرتنا للممتلكات العربية هنا، وعندها نعلن عن مسئوليتنا عن تعويض يهود العراق على حساب الممتلكات العربية في مقابل ممتلكات اليهود هناك. وهذا سوف يخلق سابقة خطيرة فيما يتعلق بمصر وغيرها من الدول. حيث قد تفهم بأن على كل دولة عربية قبول لاجئين فقط وفق عدد اليهود الموجودين فيها. [التشديد مضاف من قبل الكاتب] (Shenhav 1999, 615).

كانت مخاوف شاريت مرتبطة بإمكانية نشوء مطالبات مستقبلية من قبل يهود العراق إذا ما وافقت الحكومة الإسرائيلية على صفقة الترحيل. لقد ضاعت إمكانية إخراج يهود العراق مع ممتلكاتهم في منطق المحاسبة الخاص به: «وهذا سيشكل سابقة خطيرة تجاه الدول الأخرى. حيث سيواجهنا عشرات آلاف القادمين، وهم عراة وبلا مأوى، ويطلبون أن نعطيهم ممتلكات. وهذا سوف يوقعنا في مأزق لا خروج منه...» (Shenhav 1999, 615).

في ذلك الوقت، كان موشي ساسون، نائب القنصل في البعثة الإسرائيلية في أثينا في بداية الخمسينيات، منكبا على مقترح متعلق بالتبادل السكاني وتبادل الممتلكات والذي يتعلق بالعرب الإسرائيليين واليهود الليبيين. أشار ساسون إلى أهمية هذا المشروع «كدرس» بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يحاولون العودة إلى إسرائيل (Benziman and Mansour 1992). في هذه المرحلة فإن مفاهيم التبادل السكاني والترحيل (للفلسطينيين الإسرائيليين خارج إسرائيل) أصبحت مرتبطة ببعضها البعض، هذا إذا لم تتحول إلى مرادفات. مع هذا، أبقت إسرائيل على سياسة غامضة بالرغم من تلك الجهود المبعثرة وغير المنسقة أحيانًا. في نيسان 1950، لاحقًا لإصدار قانون التخلي عن الجنسية، بذلت محاولات نيابة عن دولة إسرائيل لإخراج الممتلكات اليهودية في العراق بشكل أحادي الجانب. عيزرا دانين، مستشار لدى وزارة الخارجية، أشار إلى أن رئيس الوزراء قد طلب منه مقايضة ممتلكات الفلسطينيين الإسرائيليين المشار إليهم في قائمة «الموجودين» و«غير الغائبين» و«الراغبين في المغادرة» لأنهم «لم يتمكنوا من التكيف مع الدولة اليهودية»، مقابل ممتلكات اليهود العراقيين. كتب دانين إلى وزير المالية:

> لقد طلب مني السادة ي. بالمون وز. ليف، باسم رئيس الوزراء ووزارة الخارجية، أن أحاول فحص إذا ما كانت هناك إمكانية تبادل ممتلكات **غير الغائبين** من العرب الإسرائيليين مقابل ممتلكات اليهود في العراق. وقد كان هناك تشديد بفحص هذه الإمكانية بخصوص العراق فقط وليس بخصوص أي دولة عربية أخرى، وأنه يجب

عدم بذل أية محاولات لإدخال ممتلكات العرب الغائبين في هذه القضية [التشديد في الوثيقة الأصلية].[15]

لقد كان دانين عضوًا في لجنة بن غوريون للترحيل، والتي اقترحت طرد العرب الإسرائيليين «الموجودين» (Benziman and Mansour 1992). زئيف ليف، مستشار الأراضي والحدود في مكتب رئيس الوزراء وناشط متحمس في جهود ترحيل الفلسطينيين الإسرائيليين، كان قد انتقل بالفعل لتنفيذ المقترح.[16] في مذكرة إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية، كتب ليف:

كوسيلة أولى، فإنني أوصي بإخطار ممثلنا في فارس بأن يقوم بالاتصال بالأوساط اليهودية في العراق وأن يدفعهم إلى التوقف عن تصفية ممتلكاتهم بالجملة لقاء أسعار منخفضة وأن يلمح لهم بوجود إمكانية بأن يتمكنوا من تسييل ممتلكاتهم بشروط أفضل على أساس عملية تبادل.[17]

لم يتم اتخاذ أي خطوات تجاه طلب ليف، ولكن دانين رتب لعدد من العائلات الفلسطينية لتغادر إسرائيل. وتوجه مبعوثوه إلى إيران لعمل التدابير الخاصة بتبادل الممتلكات هناك، ولكن جهودهم باءت بالفشل لأن شكوكًا ساورت يهود إيران بشأن مقترحاتهم. التقارير حول التمييز ضد اليهود العرب والمعيقات البيروقراطية في إسرائيل دفعتهم إلى التقاعس عن الاستثمار في البلد أو تحويل رأسمال إلى هناك (Benziman and Mansour 1992). مع هذا، ليس من الواضح ما إذا كانت تلك المحاولات لإخراج الممتلكات بشكل أحادي الجانب جدية. في أيلول 1950، وبعد أن بدأت المغادرة المنظمة لليهود من العراق ومع توقف شعور الحكومة الإسرائيلية بالتهديد من اتفاقية صريحة لتبادل سكاني، أقر شاريت علانية بأن المقترح العراقي كان خيارًا دبلوماسيا عبقريا.[18] ولكن هذا الإقرار لم يغير من سياسة الغموض التي اتبعتها إسرائيل.

15. وزارة الخارجية 4/2387، حزيران 20، 1950.
16. في عام 1950، على سبيل المثال، اقترح ليف نقل المقيمين في القرية الكبيرة كفر قرع، الموجودة في وادي عارة، عبر الحدود وتعويضهم عن ممتلكاتهم. ولم تكن تلك الأفكار ظاهرة منعزلة (Benziman and Mansour 1992).
17. وزارة الخارجية 4/2387، في 21 حزيران 1950.
18. سجلات مجلس الوزراء 67، في 7 أيلول 1950.





إن فكرة الترحيل، كما طرحت سابقًا، لم تكن غريبة على الفكر الصهيوني. لقد تجلت في كل من الممارسات والأيديولوجيا قبل وبعد جلب اليهود العراقيين إلى إسرائيل. ففي ذلك الوقت، كان الدافع وراء الموقف الغامض للحكومة الإسرائيلية تجاه عروض الترحيل هو المخاوف الديموغرافية. فقد اعتقدت الحكومة بأنها بموافقتها الرسمية على التبادل السكاني سوف تخلق سابقة «خطيرة».[19] في تقديرات الحكومة، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين يعادل ثلاثة أضعاف عدد اليهود الموجودين في البلاد العربية، والذين وصل إجمالي عددهم إلى 200 الف يهودي، حيث أنه في ذلك الوقت لم تكن قد طرحت إمكانية جلب يهود المغرب إلى إسرائيل.[20] لقد خشيت الحكومة الإسرائيلية أن ترتكز نظرية التبادل السكاني على قاعدة الأرقام مما قد يجبر إسرائيل على إعادة توطين «الفرق في عدد اللاجئين». في واقع الأمر، فقد دعت خطة مورتون الصادرة عن الأمم المتحدة إلى توطين آلاف من هؤلاء اللاجئين الذين يشكلون «فائضًا» عدديًا في القدس لدى تدويلها.[21] هذه الإمكانية، وما صاحبها من معلومات حول رفض مصر قبول اللاجئين الفلسطينيين، أحبطت عزم الحكومة الإسرائيلية. وأكدت وزارة الخارجية على أنه فقط إذا وافق العراق على استيعاب 300 الف إلى 400 الف لاجئ فلسطيني مقابل اليهود العراقيين، فإن إسرائيل ستنظر عندها في قبول اتفاقية ترحيل.[22] وعليه، حرص مسئولو الحكومة على عدم طرح مطالبات صريحة بخصوص التبادل السكاني وعلى الإبقاء على موقف الدولة غامضًا.

### 3. تطابق التبادل السكاني وتبادل الممتلكات

حتى مع إبقائها على موقف غامض تجاه التبادل السكاني، فإن إسرائيل قد تبنت نظرية تبادل الممتلكات. في آذار 1951، وبعد سنة من منح يهود العراق الفرصة للمغادرة، سجل نحو 105

19. انظر المقال حول هذا الموضوع في الصحيفة اليومية لحزب العمل «دافار» الصادرة في 17 تشرين الأول 1949، بعنوان: «هل هناك فحوى للمقترح العراقي؟».
20. فقط بوصول يهود المغرب إلى إسرائيل أصبح عدد اليهود من البلاد العربية موازيًا لعدد اللاجئين الفلسطينيين. عندما تحدث وزير الخارجية، موشيه دايان، أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 17 تشرين الأول 1997، قدر عدد اللاجئين العرب بمقدار 590 الف وعدد «اللاجئين» اليهود بمقدار 600 الف بمن فيهم يهود بلاد المغرب العربي (شمال أفريقيا).
21. مورتون (من مكتب الخارجية البريطانية) كان نائب رئيس لجنة المسح الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة، والتي كان يرأسها غوردون كلاب. استقبلت الصحافة الإسرائيلية مقترح مورتون لتوطين اللاجئين كـ«تصريح يقصد به استطلاع المواقف أطلقه مكتب الخارجية» (هآرتس، 19 تشرين الأول 1949).
22. مذكرة مدير قسم المؤسسات الدولية (وزارة الخارجية 4/2384 في 17 تشرين الثاني 1949).

الف يهودي للهجرة. ولكن غادر منهم بالفعل 35 الف فقط. الباقون، وبعد أن تنازلوا عن جنسيتهم، ظلوا ينتظرون. في 10 آذار، قدم رئيس الوزراء سعيد مشروع قانون إلى البرلمان لمصادرة وتجميد الممتلكات اليهودية. ولمنع القيام بأي معاملات مالية ما بين فترة تحويل المشروع إلى قانون وتنفيذه، أغلق وزير المالية مصارف الدولة لمدة ثلاثة أيام وقامت الشرطة بتشميع المحلات التي يمتلكها اليهود وصادرت عرباتهم وغير ذلك من متاعهم وفتشت منازل التجار والصاغة. وقد أعفى هذا القانون الداعي لتجميد الممتلكات اليهودية الحكومة الإسرائيلية من ضرورة إصدار تصريح رسمي لدعم التبادل السكاني؛ ومنذ ذلك الوقت أصبح بإمكانها الرجوع إلى أي من عمليات تبادل الممتلكات أو التبادل السكاني على أنها أحداث عفوية. وقد أطلع شاريت مجلس الوزراء على محتوى القانون وتأثيراته:

> ... السؤال الذي يتبادر هنا هو ما الذي يمكننا عمله. يمكن اللجوء بالطبع إلى إنجلترة وفرنسا، ولكن... يمكنهما القول: لقد أخذتم ممتلكات العرب الذين تركوا فلسطين ووضعتم عليها وصاية قانونية، وهم يقومون بالعمل ذاته...[23]

في 19 آذار، أخطر شاريت الكنيست بموقف الحكومة تجاه الإجراء الذي اتخذه العراق. وقام بشكل رسمي وغير قابل للرجعة بـ«دمج الحسابين» في معادلة واحدة:

> إن حكومة إسرائيل... ترى في حادثة السلب المدعومة بالقانون هذه استمرارا للنظام الشرير لانتزاع الملكيات الذي سرى دائما في العراق تجاه الأقليات الضعيفة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها... فمن خلال تجميد ممتلكات عشرات الآلاف من اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل – وأصبحوا اليوم بلا بلد ولكنهم أصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل فور هجرتهم – فإن حكومة العراق قد فتحت حسابا بينها وبين حكومة إسرائيل. ولدينا حسابًا مسبقا مع العالم العربي، وهو حساب التعويضات التي تتنامى للعرب الذي غادروا أرض إسرائيل وهجروا ممتلكاتهم... الإجراء الذي ارتكبته الآن مملكة العراق... يجبرنا على الربط بين الحسابين... سوف نأخذ بالحسبان قيمة الممتلكات اليهودية التي جمدها العراق عند حساب التعويضات التي تعهدنا بدفعها للعرب الذين هجروا ممتلكاتهم في إسرائيل.[24]

23. سجلات مجلس الوزراء 35، في 15 آذار 1951.
24. سجلات الكنيست، الجلسة الثالثة للكنيست الاولى، مجلد رقم 8، 1358-1359.





الآن أصبحت وزارة الخارجية مستعدة لإخطار لجنة الأمم المتحدة للمصالحة في فلسطين بأن الحكومة ملتزمة بالمساهمة في حل مشكل اللاجئين، ولكنها أضافت: «انها لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها إذا ما وجدت بان عليها بالإضافة لالتزاماتها استيعاب مهاجرين جدد، أن تتعهد بإعادة تأهيل 100 ألف يهودي عراقي».[25]

لقد كانت تلك لحظة حاسمة في تاريخ نظرية التبادل السكاني. فقد فهمت دولة إسرائيل أن اليهود العرب يمكن أن يصبحوا رهائن الحرب الديموغرافية إذا ما أمكن ربطهم باللاجئين الفلسطينيين في معادلة المحاسبة الوطنية. تصريح شاريت، الذي بدا أيضًا أنه يحمل وعدًا بتعويض يهود العراق، كان يستهدف كل من اليهود العراقيين والمجتمع الدولي. لقد كان ضروريًا توجيه رسالة ليهود العراق، لأنهم اتهموا الناشطين الصهيونيين بأنهم لا يفعلون شيئًا لإنقاذ ممتلكات الجالية. التصريح – الذي سينكر شاريت ما ينطوي عليه لاحقًا – كان يهدف إلى إحداث أثر يخفف من حدة مخاوف يهود العراق، ولكن أيضًا الى توليد توقعات عالية بينهم. فقد اقتنعوا وقتها بأنهم سوف يتلقون تعويضًا من الحكومة الإسرائيلية عن الممتلكات التي تركوها عند المغادرة.[26] إسحق رفائيل، رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، والذي استلم البرقية أيضًا، سجل في مذكراته برضا أن تصريح شاريت قد خفف الإحساس بالتمييز بين يهود العراق.[27]

في الوقت ذاته، حذر شامي كاهان من وزارة الخارجية شاريت من «أننا قد نضطر لأن نأخذ بالحسبان أن تسجيل الدعاوى قد يولد أوهامًا بين المهاجرين الجدد، وأنه يحق لهم مطالبة حكومة إسرائيل بأن تدفع لهم تعويضات من أموال ممتلكات [العرب] المهجورة...».[28] أرسلت وزارة الخارجية مذكرة داخلية للمدير العام لمكتب رئيس الوزراء تبين أن تسجيل المطالبات بالممتلكات كان هدفها الوحيد خلق ورقة مفاوضات حول القضية الفلسطينية. وأضافت المذكرة أنه كان من الحيوي التمسك بمبدأ التعويض الجماعي وليس الدفعات الفردية، التي طالب بها عدد كبير من اللاجئين. «عندها، لن نتمكن»، أضافت الوثيقة «من اتخاذ تدابير معاكسة مع المهاجرين اليهود العراقيين بدون فتح الابواب لطوفان من الدعاوى الخاصة لعشرات الآلاف من اللاجئين العرب الذين كانوا يمتلكون أملاكًا في أراضي إسرائيل».[29] باختصار، فإن اقتراح وزارة الخارجية الذي تم تنفيذه – كان يحول المهاجرين

25. وزارة الخارجية (130) 4/2387 في 25 آذار 1951.
26. وزارة الخارجية، الوثيقة 191, 93.
27. (130) 4/2387، 12 آذار 1951.
28. (130) 4/2387 2 نيسان 1951.
29. (130) 1963، 16 تشرين الأول 1951.

العراقيين إلى رهائن لدى الحكومة الإسرائيلية. ظلت الممتلكات التي هجرها الفلسطينيون بيد القيم العام على أملاك الدولة، في حين أعتبر قيام العراق بتجميد الأملاك اليهودية مبررا لمصادرة العقارات الفلسطينية.

كما بينا، فإن الهدف من تصريح شاريت في الكنيست كان أيضا توصيل رسالة للقوى العظمى. فرغم أنه كان قد اعترض في السابق على خيار التبادل، إلا أن تجميد الممتلكات في العراق منحه فرصة ذهبية لإخفاء معالم الحقوق الفلسطينية في خزينة مغلقة. رغم أن شاريت كان يعرف بأن الممتلكات الفلسطينية المتروكة كانت ذات قيمة اكبر بكثير من أملاك اليهود في العراق، إلا أنه سمح لوزارة الخارجية «اصدار» تقييم غير دقيق لقيمة كل من الممتلكات في إيداعات الحسابين. في برقية أرسلت للبعثة الإسرائيلية في باريس، أورد والتر إيتان: «إن الإفراج المتبادل عن المقتنيات المجمدة يجب أن يشمل العراق أيضا... تقدر قيمة الودائع العربية المجمدة في إسرائيل بخمسة ملايين ونصف جنيه استرليني، في حين أن قيمة الودائع اليهودية المجمدة في العراق لا تقل عن عشرين مليون وربما تصل إلى ثلاثين أو أربعين مليون».[30]

في 27 آذار 1951، عندما التقى شاريت بنائب وزير الخارجية الأمريكي، جورج ماك جي،[31] أكد على وعد الحكومة ولمح بأن التعويضات الألمانية لإسرائيل يمكنها أن تسهل هذا الأمر. في 1 أيار 1951، أعلنت الولايات المتحدة أنه، إذا ما اتخذت الحكومة الإسرائيلية تدابير إيجابية لتسريع نقل الممتلكات الفلسطينية المجمدة، يمكنها حينها الاتصال مع بغداد لتقديم طلب مماثل.[32] في ردها، رفضت إسرائيل هذه المقارنة، ولكنها أكدت على استعدادها لدفع تعويضات عن «الممتلكات المتروكة» كجزء من اتفاقية سلام.[33] كذلك أصرت بريطانيا على موقفها بأن تجميد العراق للممتلكات اليهودية لم تكن فكرة جديدة، فقد كانت إسرائيل سباقة في طرحها. واعتقد البريطانيون بأنه لم تكن هناك جدوى للتوصل لتسوية بدون قيام إسرائيل إما بالإفراج عن ممتلكات اللاجئين أو دفع التعويضات (Gat 1989).

لقد كان قيام الحكومة الإسرائيلية بإيجاد حساب يربط الممتلكات بهذه الطريقة تصرفًا فريدًا من نوعه، حيث توصل لموازنة متكافئة في المعادلة بين اليهود العرب واللاجئين الفلسطينيين. وقد ارتكزت النظرية السياسية وراء هذه المعادلة الحسابية على سلب الممتلكات

30. وزارة الخارجية، وثيقة 648, 388 (16 أيلول 1951). وقد كان مكتب الخارجية يعلم بأن قيمة الممتلكات الفلسطينية كانت أكثر بكثير من ممتلكات اليهود في العراق: Shenhav 1999; 2003.
31. وزارة الخارجية، وثيقة 99, 199.
32. وزارة الخارجية، وثيقة 149, 150.
33. وزارة الخارجية، وثيقة 410, 240





الفلسطينية وعلى مصادرة ممتلكات العراقيين اليهود. لقد «استحوذت» الحكومة الإسرائيلية على ممتلكات كل اليهود العراقيين حتى تستخدمها – خطابيًا، وبشكل رمزي وقانوني – على أنها ممتلكات للدولة. ملفات أرشيف الدولة التي تضم مراسلات الوزارة بشأن تلك الممتلكات تحمل العنوان **حماية الممتلكات الإسرائيلية**.[34]

وقد وضعت تصريحات شاريت، المتعلقة بموضوع الممتلكات اليهودية، وبأنه سيتم أخذها بالحسبان في المستقبل في امتحان أساسي أربع مرات: الأول عام 1951، ومن ثم في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وفي السبعينيات، أثناء المفاوضات مع مصر، وأخيرًا في التسعينيات خلال فترة أوسلو. في عام 1951 بدأت لجنة حكومية بتوثيق الممتلكات اليهودية في العراق. تبين وثائق الأرشيف أنه لم يتم تشكيل هذه اللجنة من باب الاهتمام بتلك الممتلكات، فقد هدف تقريرها إلى تحييد الحكومة الإسرائيلية في مواجهة أية مطالبات مستقبلية تنشأ عن مصادرة الممتلكات الفلسطينية من قبل القيم على أملاك الدولة. المسئولون الذين قاموا بتشكيل اللجنة، في بحثهم عن إيجاد تغطية لهذا التلاعب، كتبوا:

> نقترح أن لا يتم، على الأقل في هذه المرحلة، الإعلان عن تسجيل الدعاوى والمطالبات الشخصية بهدف خصم قيمة الممتلكات اليهودية المجمدة في العراق من التعويضات التي تدفع عن الممتلكات العربية المهجورة.[35]

في تشرين الأول 1955، أجبرت الحكومة بفعل الضغط الشعبي على تشكيل لجنة أخرى، عرفت بلجنة نوح، وذلك لإعادة تسجيل مطالبات المهاجرين العراقيين بالتعويض عن الممتلكات التي تركوها في العراق عامي 1950-1951. وقد تغاضت وزارة الخارجية عن التقرير الذي أصدرته هذه اللجنة في كانون الأول 1956 (Gat 1989, 221). اقترح المسئولون أن يتولى جهاز غير حكومي عملية تسجيل الدعاوى بالمطالبة، حتى لا تكون الحكومة مجبرة على تحمل المسئولية تجاه يهود العراق. وفي عشية تأسيس اللجنة، أصدر رئيس الوزراء قرارا يقضي بعدم سؤال المهاجرين العراقيين المتقدمين بالدعاوى عن قيمة ممتلكاتهم المنقولة التي تركوها، حيث إن «تسجيلها يتعارض مع سياستنا في تعويض اللاجئين العرب، والتي تنحصر فقط بالممتلكات غير المنقولة» (Shenhav 1999, 622).

34. وزارة الخارجية، قسم المؤسسات الدولية، 1/1963.
35. وزارة الخارجية (130) 61/2563، في 30 أيار 1951. انظر، كذلك، وثائق مكتب القيّم العام على أملاك الدولة (130) 5/2563، في 9 تموز 1952.

لقد استبقت نظرية تبادل الممتلكات أي دعاوى شخصية بالمطالبة بتعويضات كما أنها استخدمت عقارات اليهود العرب كما لو كانت ملكًا لدولة إسرائيل، وموضوعة تحت تصرفها.

### 4. خطاب «ووجاك» بشأن التبادل السكاني

في حين قبلت الحكومة بنظرية تبادل الممتلكات في الخمسينيات، فانها أنكرت تبنيها رسميا لنظرية التبادل السكاني. ولكن هذه الفكرة عاودت الظهور في السبعينات مع صعود الحركة الوطنية الفلسطينية (Shenhav 2003). ويرجع ذلك أساسًا إلى منظمة ووجاك، المنظمة العالمية لليهود من البلاد العربية (Shenhav 2002b). عندما تأسست هذه المنظمة عام 1975 أعلمتها وزارة الخارجية بضرورة الإبقاء على علاقتهما سرية. ففي حين كانت ممارسات الدولة صعبة التفسير، كانت ممارسات ووجاك الخطابية واضحة وصريحة بخصوص أهدافها وكان خطابها يفهم بسهولة. فقد طرحت بكل صراحة فكرة عدم جواز السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى إسرائيل، حيث إنه قد تمت بالفعل عملية تبادل سكاني غير طوعي في الشرق الأوسط. وقد قاد المنظمة مردخاي بن بورات، وهو قائد صهيوني سابق في العراق، وعضو في «رافي» حزب موشيه دايان، كما كان وزيرًا، وتحت قيادته تبنت المنظمة قرارًا يلقي بالمسئولية على الحكومات العربية.[36] وحين تحدث أمام الجمعية العمومية في الأمم المتحدة في كانون الأول 1977، أعلن بن بورات أنه «يمكن حل مشكلة اللاجئين العرب واليهود في الشرق الأوسط بشكل عملي فقط في إطار عمليات التبادل السكاني التي تمت على الواقع، والتي كانت قد حدثت بالفعل.» وقد أوجد أعضاء مكتبه التنفيذي علاقة مباشرة بين إنشاء منظمة ووجاك ونشاطات منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) كما أعلن جاك بارنيس: «نحن اليهود نرد على م. ت. ف. ... على حق العودة... ولهذا فنحن موجودون» (Shenhav 2002a). وقد شكل رد الفعل المتاخر هذا على منظمة التحرير الفلسطينية (التي كانت قد تأسست أصلاً في الستينيات) الاساس الذي استند إليه خطاب كلنتون في كامب دايفيد في تموز 2000.

36. قام المكتب التنفيذي في المنظمة بصياغة ثلاث ثوابت سياسية، كلها تهدف إلى إلغاء المطالب الثلاث التي طرحتها الحركة الوطنية الفلسطينية: (1) هناك طابع تاريخي للتواجد اليهودي القومي والديني في الشرق الأوسط (أطروحة الشعب الأصل). (2) أن الشرق الأوسط شهد بالفعل عملية تبادل سكاني متبادل بين اللاجئين العرب واللاجئين اليهود (أطروحة التبادل السكاني)؛ و(3) أنه يمكن عمل حساب موازنة بين ممتلكات هؤلاء العرب واليهود بسبب التبادل السكاني (أطروحة تبادل الممتلكات). وقد زاد الاهتمام بتلك الطروحات بعد معاهدة السلام مع مصر وتجدد الجدل بشأن اللاجئين الفلسطينيين في التسعينيّات.





فكرة تعريف اليهود العرب على أنهم لاجئون كانت هدفًا رئيسيًا لووجاك. وفي ظاهره، فأن وصف اليهود العرب كلاجئين لم يكن امرًا معقولاً في ضوء حقيقة أن مصطلح «لاجئ» أصبح مفهوما مركزيا في الخطاب التاريخي والاجتماعي وفي القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية[37] وكان ميهمنا على العالم اليهودي بعد الهولوكوست. وعليه فقد رجع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 إلى «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين» في الشرق الأوسط، رغم أنه في السبعينيات كانت الدول العربية تحاول أن يذكر القرار صراحة «اللاجئين العرب في الشرق الأوسط». وبفعل الضغط الإسرائيلي، أعلنت ورقة عمل كتبها وزير الخارجية الأمريكي سايرس فانس عام 1977، قبل مؤتمر جنيف المقترح، أن هناك ضرورة لحل «مشكلة اللاجئين» بدون التحديد أي لاجئين. الا ان ووجاك فشلت لاحقا في محاولتها الحصول على الموافقة على مصطلح «اللاجئين اليهود».

وقد قامت ووجاك بتحريك سياسيين إسرائيليين بهدف تعزيز هذا المفهوم وبخاصة شمعون بيرس من حزب العمل، الذي كتب عام 1983:

> حتى في عام 1984 – في خضم حرب الاستقلال – طلبنا من العرب المقيمين في البلاد ألا يغادروها، وألا يسمعوا لتحذيرات مفتي القدس ... بالهرب خوفا من اليهود المرعبين ... لقد كان بالإمكان إيجاد مأوى بسهولة لهؤلاء الناس المكلومين في بلاد إقامتهم – بدون إطالة مدة معاناتهم. بعد اخر لمشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط هي الناحية اليهودية. وقد اعتبرت دولة إسرائيل أنه من واجبها المقدس والسامي أن تستقدم اليهود من البلاد العربية إلى إسرائيل، وأن تسمح لهم بالمشاركة في تعمير الأرض، وفي إنشاء مجتمع دينامي ومبدع، وفي تشكيل إنسان إسرائيلي– يهودي جديد. إلى حد بعيد، فإننا نرى تلك العمليتين – ترحيل السكان العرب من إسرائيل إلى البلاد العربية، وتجميع اليهود العرب في إسرائيل–على أنهما تشكلان عملية تبادل سكاني غير رسمية (Shulewitz and Israeli 1999, Appendix).

ينبغي أن نلاحظ أن رسالة بيرس تحتوى على تناقضات مردها نظرية التبادل السكاني. ففي حين إنه يعتبر اقتلاع اللاجئين الفلسطينيين أمرا طوعيا إلا أنه يحرص على ألا يطرح حجة أن اليهود العرب قد طردوا من البلاد العربية. ولكن نظرية تبادل اللاجئين الخاصة بووجاك انطوت ضمنيا وصراحة على أن اليهود العرب أصبحوا لاجئين عن بلادهم الأصلية.

37. قامت ووجاك باستمرار بوضع هذا المفهوم في سياق دولي، انظر: Shulewitz and Israeli, 1999.

وقد عرض هذا الأمر بشكل أكثر تطرفا البروفسور يعقوب ميرون، وهو مسئول في وزارة العدل وأحد المتحدثين الاكثر لباقة في ووجاك. فميرون تبنى موقفًا واضحًا مفادة أن نموذج العلاقات اليهودية–المسلمة ليس عدائيًا بصورة واضحة فحسب، بل إن اليهود أيضًا قد طردوا من البلاد العربية (Meron 1999). وقد دلل على كلامه بالبطولات الصهيونية، التي، كما جادل، لم تخضع لأي تقييم نقدي حتى تم إجلاء حزب العمل عن السلطة عام 1977.[38] فقد طرح فكرة أن تلك البطولات التي سمحت بظهور تسميات رومانسية مثل عملية البساط السحري وعملية عيزرا ونحيميا، شددت على النواحي الإيجابية للهجرة الصهيونية إلى إسرائيل وتغاضت عن حقيقية أن اليهود قد هاجروا بسبب «سياسة عربية لإبعادهم» (Meron 1999, 83).[39] إن وضعية لجوء بفعل عملية إبعاد عربية تقلل من أهمية النشاط الصهيوني في إخراج اليهود من البلاد العربية. وحتى الموقف الأكثر اعتدالا، الداعي بأن اليهود في تلك البلاد قد وقعوا في خضم احداث عاصفة، ليصبحوا لاجئين نتيجة لظروف تاريخية؛ هذا الموقف يتحدى الاعتبار الصهيوني الكلاسيكي في كل شيئ، لكونه يلغي الدور المنسوب للوعي الصهيوني كسبب لقيام اليهود بالمغادرة إلى إسرائيل. مثلا، موشيه ساسون، وهو مسئول في وزارة الخارجية من مواليد دمشق، قال إنه يريد إعادة الأمور إلى نصابها: «الحقيقة، والتي يجب أن نعلنها بصراحة وبساطة، هي أن الصراع بين الحركة الوطنية اليهودية والحركة الوطنية العربية كان عاملا مركزيا ترك بصماته وأثّر على العلاقات مع النظام أو مع الحركة العربية في هذه الدولة أو تلك تجاه اليهود... لقد كان النزاع هو صاحب التأثير» (Shenhav 2002b, 39).

أطروحة ميرون ألقت الضوء أيضا على اشكالية التقارير التي كتبها الناشطون الصهاينة في البلاد العربية وكذلك على مدى الصعوبة التي واجهوها في جهودهم لاستجلاب اليهود إلى إسرائيل. شلومو هيليل، الذي كان أحد أهم منسقي الخروج اليهودي من العراق، وصف الصعوبات التي واجهها هو وزملاؤه في محاولة نقل اليهود من العراق من خلال هجرة غير شرعية عام 1950 (Hillel 1985). كذلك فعل يوسف مايير، الذي كتب عن انزعاج الحكومة العراقية من تنقل اليهود إلى إيران وحول محاولاتها منع هذه العملية

38. انتقد ميرون الموقف السائد لدى صهاينة حزب العمل، والذي شكّل حاجزًا أمام حجج التعديليين. وكانت نتيجة ذلك، كما أكد هو، أن موقف إسرائيل السياسي تجاه العالم العربي قد أُضعف. إن انتخاب ميناحيم بيغن عام 1977 فقط هو وحده الذي سمح بقلب هذه السيطرة على الذاكرة.

39. تعتبر نظرية ميرون المتعلقة بالإبعاد استثنائية حتى بين الباحثين الصهاينة في موضوع يهود العراق (Meir 1989: Gat 1993, 1995)، وبين الباحثين حول موضوع اليهود في الأراضي الإسلامية بشكل عام (Stillman 1996)، وبالطبع بين الباحثين الأكثر تطرفا (Shiblak 1986).





(Meir 1973). وبنفس الطريقة يصف كل من هيليل وبن بورات محاولاتهما لإقناع سعيد والسويدي لإخراج اليهود من البلاد ونقلهم إلى إسرائيل. بعض الكتاب يرجعون (بشيء من المبالغة) بداية النشاط الصهيوني في البلاد العربية الى عشرينات القرن الماضي، قبل وقت طويل من بداية وصف العلاقات اليهودية–الاسلامية بالعدائية (Sehaik 1997). وقد ركز هذا النوع من الأدبيات الصهيونية السرية على عناصر الهروب، وعلى تهريب اليهود، وعلى الغموض – الا انه لم يلمح الى إمكانية الإبعاد.

في الواقع فإن نظرية اللاجئين–الإبعاد ولدت مشاعر وردود فعل قوية ضمن دوائر ووجاك. في مناقشة حول تسمية المنظمة الجديدة، بن بورات، الذي كان حينها متحدثًا باسم الكنيست، لوح أن:

> القضية هنا... [هي] ما إذا كان سيتم إدخال كلمة لاجئين، لاجئين يهود أو لا... هناك بعض الحساسية هنا في إسرائيل، بالنسبة لتسمية أنفسنا باللاجئين. وهناك مقاربة أخرى تقول – هي ليست مقاربة فقط، بل هي الحقيقة – بأننا كلنا وصلنا هنا كلاجئين [و] قمنا بعد ذلك بتأهيل أنفسنا حتى أصبحنا مواطنين في إسرائيل (Shenhav 2002b, 39).

لقد أقر بن بورات بأن وزارة الخارجية لم تكن سعيدة حيال اعتبارها اليهود لاجئين في الشرق الأوسط: «لن أقول بأنني قوبلت بحماسة شديدة من قبل وزير الخارجية أو من قبل الحكومة فيما يتعلق بهذا الاقتراح. فقد كان ردهم: إن هذا سلاح ذو حدين...» (Shenhav 2002b, 39). وقد أشار بن بورات إلى المعضلة في بحثه عن صيغة تسوية:

> يجب ألا نقول بأن اليهود قد هاجروا إلى إسرائيل بفعل الاضطهاد فقط ... ولكن من جهة أخرى يجب ألا نقول بأن ذلك قد تم فقط بسبب حنينهم لإسرائيل... فقد كان [لكلا] الأمرين دور في هجرتهم إلى إسرائيل. يجب أن نؤسس ذلك تاريخيا... بأن اليهود وصلوا إلى إسرائيل كلاجئين... ومروا بمعاناة الاستيعاب... نريد أن نثبت بالوثائق، كيف وصل اليهود إلى إسرائيل، وكيف إقاموا في مخيمات الترحيل، والأكواخ... حتى نثبت أن اللاجئين العرب لم يكونوا وحدهم الذين عاشوا في المخيمات...، بل أن يهودنا [أيضًا] قد عانوا بشكل شديد.

ويواصل بن بورات في موضع آخر خط اللبس هذا:

> إننا نرغب في أن نكون المبشرين بدولة إسرائيل، والحاملين لسياسة إسرائيل. هذا هو هدفنا والمجال الذي يجب أن نوجه نشاطنا فيه... أن نخبر أنفسنا والعالم بأن

حركة تنقل للسكان قد حصلت هنا، أو أنها أفضت إلى تبادل بين السكان، وأن ذلك لم يكن طوعيا أو بفعل الدعاية. لنقل، ليس بسبب الدعاية الصهيونية... يجب أن نتوصل إلى توازن سليم في هذه الحجة بين المغادرة بسبب المعاناة والمغادرة بسبب الحنين، وأن نبحث عن الصيغة الصحيحة، لانه ينبغي أن تأخذ بحسبانك آذان الاغيار... لهذا فإننا مجبرون على التركيز بشكل خاص على الضائقة....[40]

أشد المنشقين عن مناظرة اللاجئين التي تبنتها ووجاك كانت عضوة الكنيست التونسية المولد، ماتيلدا غيز:

ما زال هناك اثني عشر مليونا موزعين في الشتات. وإذا بدونا كلاجئين، كيف يمكننا أن نمثل أمامهم ونتحدث عن الهجرة على أساس الفكرة الصهيونية... هل يجب علي أن أنكر صهيونيتي اليوم بسبب حقوقي في تونس؟ بالطبع لا... لهذا لا أريد أن نشوش هذه القضية (Shenhav 2002a, 39).

ومن ثم رفضت غيز التخلي عن مصلحة اليهود كما ترتئيها الصهيونية ونظرت إلى الشتات اليهودي عبر عدسات الصهيونية التقليدية، على أنهم صهاينة محتملين حتى الهجرة المتوقعة إلى إسرائيل. يهودا نيني، بروفسور في التاريخ اليهودي، صرح لاحقًا:

إنني أحث على الحذر... المشكلة حساسة ومعقدة للغاية... لا أعتقد أن مسألة تنظيم اليهود من البلاد العربية يجب ربطها ... بقضية اللاجئين الفلسطينيين... نحن لم نخلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين... (Shenhav 2003, 180).

لقد أثار الاعتراض على تعريفهم كلاجئين نقاشا حيا يركز على الفصل بين تعريفهم كلاجئين وبين «الحنين الصهيوني»، وقد قلص هذا الفصل النطاق المفهومي المتعلق بإمكانيات القدوم على إسرائيل. اعترض بن بورات على مفهوم أن اليهود العرب كانوا «صهاينة أوائل [أهلا]»:

40. لاحقا، بصفته وزيرا في وزارة بيغن، ترأس بن بورات اللجنة الوزارية المشكلة لحل مشكلة اللاجئين (من خلال توطينهم في مواقع مأهولة). وقد استبدلت تلك اللجنة مصطلح «مخيمات اللاجئين» بمصطلح «سرير دافئ للمنكوبين» (وقائع لجنة الفحوى الخاصة بووجاك، في 23 حزيران 1983).





لن يقنعني أحد... بأنه لو أعطيتهم الخيار بين القدوم بجواز سفر سوي، [أو القدوم] عندما يرغبون [هم] مع ممتلكاتهم، أن 120 ألف كانوا سيأتون من العراق أو أن كل يهود مصر كانوا سيأتون... لقد لعبت عمليات الملاحقة هناك دورها. وهي في النهاية قد وسعت القضية ... وأثارت موضوع الحنين (Shenhav 2003, 180).

ولكن حجة شمعون أفيزيمر كانت:

إننا نعرف أنه لم تكن هناك حركة صهيونية في تلك البلاد. لقد كانت هناك صهيونية، وكانت هناك يهودية، وكانت هناك أيديولوجية، [لكن] لم تكن هناك حركة، أو منظمة، أو إطار عمل ... كما كان الحال في أوروبا... لقد كانت الملاحقات عاملا مساعدا، قوة مساعدة أججت الحب والصهيونية واليهودية التي اشتعلت في داخلهم طوال الوقت... لقد اتوا إلى أرض إسرائيل لأنه لم تكن هناك دولة أخرى تقبل بهم (Shenhav 2003, 180).

اشتدت المعارضة لتعريف اليهود العرب على أنهم لاجئون. شلومو هيليل، الذي كان نشيطا في الحركة الصهيونية السرية في العراق وكان المهندس الذي خطط الهروب الجماعي المعروف بـ «عملية مايكلبرغ»، قال بعد سنوات: «لا أعتبر خروج اليهود من البلاد العربية على أنهم لاجئين، فأنا لا أقبل بهذا. لقد قدم اليهود من البلاد العربية لأنهم رغبوا في المجيء....» (مؤتمر في جامعة تل أبيب، في 6 حزيران 1998). على نفس الشاكلة، صرح ران كوهين، النائب من حزب ميريتس، بانفعال في الكنيست في 29 تموز 1987:

إنني أعلن: أنا لست لاجئا. لم آت إلى هذه البلد كلاجئ. لقد تسللت عبر الحدود، لقد تحملت معاناة كبيرة. وكذلك تحملت عائلتي. وكذلك تحمل أصدقائي. ولم تكن هناك حاجة لأن يقوم أي شخص بتعريف اليهود القادمين من الشرق على أنهم يهود لاجئين. لسبب ما، يتم تطبيق هذا التعريف على اليهود الشرقيين فقط... هل يمكن لأحد أن يقول أننا، نحن اليهود من الأراضي العربية، أتينا إلى هنا لأسباب سلبية، وأن قوة الصهيونية وقوة الانجذاب لهذه الأرض وفكرة إعادة التأهيل لم تؤثر فينا؟ لماذا؟ فقط لأنه يجب أن نظهر بصورة التعساء، حتى تصبح تلك التعاسة مرادفة لما عشناه هناك وما زلنا نعيشه اليوم؟ (Shenhav 2003, 182).

بروفسور شلومو بن عامي، وزير الخارجية في حكومة إيهود براك إثناء الجولة الثانية من

مباحثات كامب دايفيد تكلم، دون محاباة، عن هذه المعضلة أمام المؤتمر الوطني لووجاك حين قال:

> منذ قدوم الصهيونية، فإن اليهود من البلاد العربية يصارعون من أجل مكانهم في الحلم الصهيوني. وكجزء من ذلك الصراع على مكان لهم في الحلم الصهيوني، فإنهم مصرون على أن الصهيونية لم يخترعها اليهود في وسط وشرق أوروبا... إذا كان الوضع كذلك... فقد كان هناك حنين لدى اليهود من الأراضي العربية منذ أوقات غابرة لمغادرة تلك البلاد والقدوم إلى أرض صهيون وإلى القدس لبناء الوطن (Shenhav 2003, 183).

ويختتم بن عامي، «إن أولئك الذين حلموا بالذهاب إلى إسرائيل منذ أيام تلمود بابل لا يملكون الادعاء بأنهم لاجئين».

لقد ولّد «خطاب اللجوء» ردود فعل من الفلسطينيين والعالم العربي أيضًا. في تقرير حضره قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية تم إرساله إلى ووجاك في حزيران 1975 هناك توقعات (دقيقة جزئيا) بأن م. ت. ف. ستقوم في القمة العربية التالية بعرض مشروع ينص على السماح لليهود من البلاد العربية بالعودة إلى بلادهم الأصلية. نص التقرير على ما يلي:

> هناك الكثير من التعبيرات المستخدمة للتكاتف والتضامن مع [اليهود العرب]. إن وجهة النظر العربية المقبولة ترى بأن اليهودي من البلاد العربية الذي يعيش في إسرائيل كجزء من سكانها يعاني من التمييز بسبب أصوله العربية ويعيش في ظروف اقتصادية صعبة. وهذا بالنسبة للعرب يبين بشكل ملموس أن إسرائيل دولة عنصرية ليس فقط خارجيًا ولكن داخليًا ايضًا (Intelligence Branch/ Research 660/0550, June 1, 1975; Shenhav 2003, 184).

دعت إذاعة بغداد في كانون الثاني 1979 في نشرتها باللغة العربية اليهود من أصول عراقية «العودة لديارهم»، واعدّة إياهم بالعيش كمواطنين لهم حقوق متساوية في العراق. ادعت النشرة بأن الناس من أصل عراقي يعانون التمييز في إسرائيل على يد الأشكناز (اليهود الغربيين) وأنه يمكن إزالة هذا الظلم من خلال عودتهم إلى العراق (Shenhav 2003, 184). وبهذه التعليقات قامت إذاعة بغداد بتحطيم المحرمات الصهيونية وعكست بشكل سلس التناقض المتعلق بتعريف اليهود العرب على أنهم لاجئون.





وعليه، حتى وإن تم تأسيس ووجاك لتعزيز الموقف الصهيوني ومساعدة إسرائيل في حربها ضد الحركة القومية الفلسطينية، فإنها حققت العكس من خلال (أ) جعل الموقف الصهيوني هشًا ومتميعًا؛ (ب) تحدي الرواية التاريخية الرسمية لإسرائيل فيما يتعلق بوصول اليهود العرب إلى إسرائيل؛ و(ج) الإبقاء على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على مائدة التفاوض. وقد خشي مكتب الخارجية الإسرائيلي من ردود فعل متداعية بحيث أن قيام اليهود باتخاذ إجراءات قانونية ضد البلاد العربية من شأنه أن يشجع، بالمقابل، الفلسطينيين على رفع قضايا ضد الحكومة الإسرائيلية بخصوص ممتلكاتهم المفقودة. كذلك، فإن خطاب ووجاك الصريح حول اللاجئين (من خلال تفعيل نظرية التبادل السكاني) يناقض سياسة الحكومة بالمحافظة على الغموض.

لهذا، فانه رغم الخدمات الجليلة التي قدمتها ووجاك لدولة إسرائيل، فإن رد وزارة الخارجية تميز بفزع كبير. وقد حذر المسئولون من الدعم العلني لتلك النظرية. لهذا تغاضت ووجاك عن طلبات الوزارة حتى عندما دفعت تصريحاتها فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، إلى إرسال تحياته لووجاك لحثها اليهود العرب على العودة إلى مواطنهم الأصلية. وبهذا تحققت أكبر مخاوف وزارة الخارجية وقامت على الفور بتعنيف المكتب التنفيذي في ووجاك. حتى إن أحد المسئولين، ماكس فارون، عنف ووجاك علنا لتصرفها «ككيان منفصل موال لمنظمة التحرير الفلسطينية»، وختم كلامه بأن وزارة الخارجية لن تسمح لووجاك بأن تتحول إلى دولة داخل الدولة» (Shenhav 2003, 202). يدلل هذا التصريح مرة أخرى على ممارسة الدولة تجاه مؤسساتها. في البداية ينشئ مكتب الخارجية نوعا من «النشاط الدعائي» لووجاك، بهدف محدد وهوخلق الغموض بالنسبة لحدود الدولة، ولكن عندما ترى الدولة أنها تفقد سيطرتها، فإنها تؤكد على مبدأ سلطة الدولة. وفي الواقع، فان ووجاك قد أغلقت أبوابها عام 1999 عندما أوقفت الدولة دعمها المالي لها.

## 5. الخاتمة

إن دولة إسرائيل، مثل أي دولة أخرى، هي منظومة من الهيئات والمؤسسات وصناع القرار الذين يجعلون النشاط السياسي متعددا ومتناقضا وفي الغالب ضبابيًا. في هذه الحالة بالذات، فقد تشكلت الدولة – بالإضافة للحكومة – من مؤسستي تعاقد خارجيتين: الوكالة اليهودية والمنظمة اليهودية لليهود من البلاد العربية. وقد مكنت هاتان المؤسستان شبه-الحكوميتان الحكومة من إضفاء الغموض على ممارساتها ولكنها جعلتها، في الوقت ذاته، صريحة ومطلقة. وهذا كان أكثر مما راهنت وزارة الخارجية عليه. وحتى تؤكد على سيادتها

وتخفي سياساتها (التي غالبا ما تكون غير مقصودة) فقط اضطرت الحكومة لاسترداد سيطرتها وإعادة رسم الحدود «بين ذاتها» وبين تلك المؤسسات. بشكل ملموس أكثر، فإن الحكومة التي حافظت على الغموض في سياستها الخاصة، قد شعرت بالتهديد من مقولات ووجاك الصريحة وقررت أن تنهي دعمها لتلك المؤسسة.

على الرغم من التوتر بين ووجاك والحكومة، إلا أنه لم تكن هناك استراتيجية سياسية مسبقة ومتجانسة. لقد كان هذا تجليًا لانعدام القرار لدى الحكومة بالنسبة للحفاظ على سياسة غامضة تجاه التبادل السكاني، وهو ما أسميته بـ«الغموض المتعمد». لقد نشأت نظرية التبادل السكاني من الممارسة السياسية على أرض الواقع وليس بالعكس. في نهاية حرب عام 1948، واجهت الحكومة ضغطا دوليا لإعادة استيعاب اللاجئين الفلسطينيين ولتعويضهم عن ممتلكاتهم التي صادرها القيم العام على أملاك إسرائيل. في خلال السنوات من 1948 وحتى 1950 أبقى كل من بن غوريون وشاريت على موقف رسمي غامض بعض الشيء. وأبقى هذا الغموض المتعمد كل الأسئلة مفتوحة، حيث كان بالامكان تطبيقها أو نكرانها حسب الفرص التي تسنح. فقط مع هجرة اليهود العرب إلى إسرائيل تصاعدت أصوات أخرى مجاهرة بالترحيل (ترانسفير) أو التبادل. وحتى مع تأسيس ووجاك، تردد المسئولون الحكوميون في الحديث عن التبادل السكاني، كمقابل لتبادل الممتلكات. كما أنهم تخوفوا من استخدام مصطلح «لاجئين» للمهاجرين اليهود من البلاد العربية. وفي النهاية، فقد أوقفوا دعمهم المالي لووجاك للتأكيد على سلطة الدولة وعلى استعادة سيطرتها على الفعل السياسي.

في بداية القرن العشرين، شهدنا تجدد النشاط لتعريف اليهود العرب على أنهم لاجئين. بوبي براون، مستشار شئون الشتات لدى رئيس الوزراء براك، هندس هذه السياسة مع مؤسسات يهودية مثيلة مثل المؤتمر اليهودي العالمي والاتحاد العالمي لليهود السفارديم (الشرقيين). ولكن مؤسستهم، التي كان اسمها «العدالة لليهود من البلاد العربية»، لم تكتسب دعما واسعا. إن الساسة الإسرائيليين يفهمون بأن هذه الحجة هي عبارة عن سلاح ذو حدين وأن مخاطرها بالنسبة لإسرائيل أكثر من نتائجها الإيجابية، رغم أن المنظمات اليهودية لم تستوعب هذا الدرس بعد.

إن المطالبة الفلسطينية بحق العودة جادة، ومهما كانت نتيجتها، فإنه لا يمكن محوها. تعريف اليهود العرب على أنهم لاجئون والاستخدام المتواصل للتبادل السكاني ما هو إلا أداة مراوغة لتفادي الأحاديث المباشرة والشجاعة بخصوص حق العودة. إنها استراتيجية هدفها التنصل من المسئولية الأخلاقية والسياسية. الأسباب والحوافز التي شجعت اليهود العرب على الهجرة الى إسرائيل متنوعة. البعض هاجر مكرها بسبب الظروف في البلاد





العربية والبعض كنتيجة للصهيونية وللقومية العربية. البعض أتى طوعا وبكامل إرادته، في حين تم جلب آخرين ضد رغبتهم من خلال الحركة الصهيونية والمنظمات اليهودية. مهما كان الدافع، فانه لا يمكن موازنته مع حال السكان الذين كانوا في فلسطين قبل 1948، إذ أن الربط بينه وبين هؤلاء السكان وممتلكاتهم هو عبارة عن تلاعب تمارسه الدولة ولابد أن يتم إقصاؤه عن الخطاب السياسي. كما طرح جان أبو شقرا، فإن الادعاءات اليهودية (الشرعية) للتعويض عن خسارة الممتلكات لم تنشأ من نفس الظروف التي أدت لمطالب اللاجئين الفلسطينيين. لم تكن خسائر اليهود من فعل اللاجئين الفلسطينيين كما أن اليهود العرب لم يسببوا انتزاع الملكية من الفلسطنيين رغم أنهم استفادوا من تلك العملية (Abu Shakrah 2001, 214). لقد حان الوقت لأن تتبنى إسرائيل صيغة ما عن «لجنة الحقيقة والمصالحة» لتواجه ماضيها وتعترف بالأخطاء التي ارتكبتها. وفي أعتقادي، فأن هذا يشكل عنصرًا أساسيًا لأي اتفاق قد يتم مع الفلسطينيين. إن توصيف اليهود العرب بأنهم لاجئون، كما فعل كلينتون في كامب دايفيد، يشكل عائقا لأي حل مع الشعب الفلسطيني.

## ثبت المراجع


Abu Shakrah, J. (2001). Deconstructing the Link: Palestinian Refugees and Jewish Immigrants from Arab Countries, In N. Aruri (ed.), *Palestinian Refugees: The Right of Return*. London: Pluto Press.

Benziman, U. and A. Mansour (1992). *Subtenants*. Jerusalem: Keter. [Hebrew]

Carmi, Sh. and H. Rosenfeld (2002). When Most Israeli Cabinet Members have Decided not to Block the Option of Return of Palestinian Refugees, *Medina ve Hevra*, 2(3), 399-371. [Hebrew]

Fischbach, R. M. (2003). *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict*. New York: Columbia University Press.

Gat, M. (1989). *A Jewish Community in Crisis: The Exodus from Iraq 1948-1951*. Jerusalem: Zalman Shazar Center. [Hebrew]

Hacohen, D. (1994). *From Fantasy to Reality: Ben-Gurion's Plan for Mass Immigration, 1942-1945*. Tel-Aviv: Ministry of Defense. [Hebrew]

Hillel, Sh. (1989). *Operation Babylon*. Trans. by Ina Friedman, London: Fontana.

Hirschon, R. (1989). *Heirs of the Greek Catastrophe*. Oxford: Oxford University Press.







Marx, E. (1992). Palestinian Refugee Camps in the West Bank and the Gaza Strip, *Middle Eastern Studies, 28*(2), 281-294.

Marx, E. (2001). Refugee Compensation: Why the Parties have been Unable to Agree and Why it is Important to Compensate Refugees for Losses, In J. Ginat and E. J. Perkins (eds.), *Palestinian Refugees: Old Problems - New Solutions*. Norman, OK: University of Oklahoma Press, 102-108. Downloaded from http://www.arts.mcgill.ca/MEPP/PRRN/papers/marx.html on July 15, 2005.

Meir, E. (1993). *The Zionist Movement and the Jews of Iraq 1941-1950*. Tel Aviv: Am Oved. [Hebrew]

Meir, E. (1996). Conflicting Worlds: The Encounter Between Zionist Emissaries and the Jews of Iraq During the 1940s and Early 1950s, In D. Ofer (ed.), *Israel in the Great Wave of Immigration, 1948-1953*. Jerusalem: Yad Ben Zvi. [Hebrew]

Meir-Glitzenstein, E. (1997). The Riddle of the Mass Immigration from Iraq: Causes, Circumstances and Consequences, *Pe'amim, 71*, 25-53. [Hebrew]

Meir, Y. (1973). *Beyond the Desert: The Pioneer Underground in Iraq*. Tel Aviv: Ma'arakhot - Ministry of Defense. [Hebrew]

Meron, Y. (1999). The Expulsion of the Jews from Arab Countries: The Palestinians' Attitude Toward It and Their Claims, In M.H. Shulewitz (ed.), *The Forgotten Millions: The Modern Jewish Exodus from Arab Lands*. London and New York: Cassell.

Mitchell, T. (1991). The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics, *American Political Science Review, 85*(1), 77-96.

Morris, B. (1986a). The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: The Israel Defense Forces Intelligence Branch Analysis of June 1948, *Middle Eastern Studies, 22*(1), 5-20.

Morris, B. (1986b). Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948-49, *Middle Eastern Studies, 22*(4), 522-562.

Morris, B. (1987). *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949*. London: Cambridge University Press.

Rabinowitz, D. (2003). Between Morality and Pragmatism: Israel and the Right of Return of Palestinian Refugees. Paper presented at a public lecture organized by the Institute of Inter-regional Studies, Princeton University, December 9, 2003.

Said, E. (2001). Introduction: The Right of Return at Last, In N. Aruri (ed.), *Palestinian Refugees: The Right of Return*. London: Pluto Press.

Schechtman, J.B. (1949). *Population Transfer in Asia*. New York: Free Press.

Sehaik, Sh. (1997). *On the Paths of Fulfillment*. Or Yehuda: Center for the Heritage of Babylonian Jewry.

Shenhav, Y. (1999). The Jews of Iraq, Zionist Ideology, and the Property of the Palestinian Refugees of 1948: An Anomaly of National Accounting, *International Journal of Middle East Studies, 31*, 605-630.

Shenhav, Y. (2000). What do Palestinians and Jews-from-Arab-Lands have in Common? Nationalism and Ethnicity Examined through the Compensation Question, *Hagar: An International Social Science Review, 1*, 71-110.

Shenhav, Y. (2002a). The Phenomenology of Colonialism and the Politics of 'Difference': European Zionist Emissaries and Arab-Jews in Colonial Abadan, *Social Identities, 8*(4), 1-23.

Shenhav, Y. (2002b). Ethnicity and National Memory: World Organization of Jews from Arab Countries (WOJAC), *British Journal of Middle Eastern Studies, 29*, 25-55.

Shenhav, Y. (2003). *The Arab-Jews: Nationalism, Religion and Ethnicity*. Tel-Aviv: Am-Oved. [Hebrew]

Shiblak, A. (1986). *The Lure of Zion: The Case of the Iraqi Jews*. London: Al Saqi Books.





Shohat, E. (1988). Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of Its Jewish Victims, *Social Text, 7*, 1-36.

Shohat, E. (1997). Columbus, Palestine, and Arab Jews: Toward a Relational Approach to Community Identity, In K.A. Pearson, B. Parry and J. Squires (eds.), *Cultural Readings of Imperialism*. New York: Lawrence & Wishart, 88-105.

Shulewitz, M. H. and R. Israeli (1999). Exchanges of Populations Worldwide: The First World War to the 1990s, In M. H. Shulewitz (ed.), *The Forgotten Millions: The Modern Jewish Exodus from Arab Lands*. New York: Cassell.

Stillman, A. N. (1996). Middle East and North African Jewries Confront Modernity: Orientation, Disorientation, Reorientation, In H. Goldberg (ed.), *Sephardi and Middle Eastern Jewries: History and Culture in Modern Era*. Bloomington, IN: Indiana University Press.

Tsimhoni, D. (1991). The Diplomatic Background to the Operation of the Immigration of Iraq's Jews 1950-1951, In Y. Avishur (ed.), *Studies in the History and Culture of Iraqi Jewry*. Or Yehuda: Center for the Heritage of Babylonian Jewry, 89-113. [Hebrew]